

قانون رقم ١٣١ لسنة ٢٠٠٥

بربط موازنة صندوق تمويل المساكن التى تقيمها

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة

للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة صندوق تمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٢٣١٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائتان وواحد وثلاثين مليون جنية) .

(المادة الثانية)

قدرت للاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٨١٣٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره واحد وثمانون مليوناً وثلاثمائة ألف جنية) موزعة كالاتى :

-- اجور بمبلغ ١٨٥٠٠٠٠٠ جنية .

- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٧٩٤٥٠٠٠٠٠ جنية .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١٠٥٣٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائة وخمسة ملايين وثلاثمائة ألف جنية) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره أربعة وعشرون مليون جنية) كله فائض مرحل .

(المادة الخامسة)

قدرت للاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١٢٥٧٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائة وخمسة وعشرون مليوناً وسبعمائة ألف جنية) كلها تحويلات رأسمالية .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٢٥٧٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائة وخمسة وعشرون مليوناً وسبعمائة ألف جنية) موزعة كالاتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١١٥٧٠٠٠٠٠٠ جنية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذا الصندوق بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلتزم الصندوق بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للصندوق السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

